

سيناريوهات المواسم الدراسية بالمغرب: بين التخطيط التربوي والتدبير القطاعي

احمد التبايك

باحث في سلك الدكتوراه

جامعة محمد الخامس بالرباط

كلية علوم التربية

شعبة البيداغوجيا والديكتيك

البريد الإلكتروني: Tbaik.ahmed@gmail.com

الهاتف النقال: 06-28-03-90-26

الملخص:

لطالما شكلت إدارة وتدبير الأزمات مجالا علميا واعدا وحافلا بالمتغيرات المعرفية، سواء على مستوى البحث العلمي أو على المستوى العملي التقني البحث. فبالنسبة لقطاع حيوي كالتربية والتكوين في المغرب، أضحت التعامل الآن مع حالات الطوارئ ضرورة مجتمعية ملحة، لضمان السيرورة البيداغوجية والتكوينية من جهة، ولاستمرار تأهيل الرأسمال البشري قيما ومهنا من جهة أخرى. هكذا، فقد بينت حالة الطوارئ بالمغرب المرتبطة بانتشار فيروس كوفيد-19، أن وضع بروتوكولات مدرسية قبلية كفيلة بتدبير أزمة طارئة ما، بالشكل الذي يضمن الحق في التعليم، يمثل بالأساس رهانا عمليا مركبا باعتبار أنه يحيل بالضرورة إلى كل من المعطى التربوي، الإداري، الصحي والأمني. نتناول في هذا المقال، مختلف السيناريوهات التدريسية والتكوينية التي يمكن اللجوء إليها عند الاقتضاء، في حالة طوارئ صحية، والكفيلة بتجنب خيار السنة البيضاء، وذلك من خلال مدخل ديدكتيكو-تربوي يتناول الجانب التدريسي، خصوصا التخطيط التربوي وبرمجة المحتويات المدرسة حسب محددات وتوجيهات المنهاج الدراسي المعتمد، ومدخل تدبيري تشاركي يراعي التكامل والتنسيق بين كافة المتدخلين في المنظومة الإدارية، الصحية والجمعية.

الكلمات المفتاح

المغرب ; إدارة ; تدبير الأزمات ; التربية ; التكوين ; سيناريوهات ; المواسم الدراسية ; التخطيط التربوي ; التدبير القطاعي.

Abstract :

Crisis management has always been a promising scientific field, full of cognitive variables, whether at scientific research or at technical practices. For a vital sector to Morocco such as education and professional training, immediate dealing with emergency situations has become an urgent societal necessity, to ensure the continuity of pedagogical and training processes, and also for the perseverance of qualification of human capital in terms of values and professional abilities. Thus, the emergency state in Morocco caused by the Covid-19, has showed that setting up earlier school protocols, that guarantee the right to schooling, is basically a complex practical issue, as it necessarily refers to educational, administrative, Healthy and safety factors. In this article, we consider various educational and formative scenarios, able to be established in a state of health emergency, that ensure the avoidance of white year option, through a didactical-educational approach, that deals with teaching aspects, especially contents planning and programming according to the curriculum directives, and a participatory management approach, that allows integration and coordination between administrative, healthy and associational actors.

Key words:

Morocco, Administration ;Crisis management; Education ;Configuration; Scenarios; School seasons; Educational planning; Sectoral measure.

إن النقاش الصحي الدائر حاليا بين كافة أطراف المجتمع المغربي، حول شكل وطريقة تدبير الموسم الدراسي القادم، ليعد مناسبة فريدة لبسط وتشارك مختلف الآراء والتصورات، المتعلقة بتصريف كافة المحطات والمواعيد التربوية وكذا مجموع العمليات التعليمية-التعلمية، في ظرفية جد عصبية تتسم بتقلبات فجائية ومستمرة، سواء على المستوى الصحي، الاقتصادي والتربوي. من أجل كل هذا، نرى أن أي سلوك تديري للمرحلة، يجب أن ينبني لزوما على محددات منطقية ومنهجية علمية دقيقة، وكذا بروتوكولات واقعية، بعيدا عن أي حسابات ضيقة أو انحيازات عاطفية. ومنه، فإن أي تحليل أو مقترح لا يتوجب أن يخرج عن إطار هذا التعاقد البيداغوجي، أخذا بعين الاعتبار لمدخلين أساسيين، مدخل ديدكتيكو-تربوي ومدخل تديري تشاركي. كذلك، فقبل الخوض في أية مقارنة، يتعين علينا أن نتقيد بمجموعة من الضوابط المنهجية، لضبط وحصر كافة الاختيارات المطروحة، وكذا وضعها في ميزان علمي دقيق، يقيم حجية كل طرح بموضوعية، لكي تتمكن في الأخير من فرز أفضل وأنسب المخرجات، التي تحفظ بالضرورة كافة الحقوق المكفولة دستوريا، ونعني هنا بالتحديد والشمولية: الحق في الحياة، في التعليم وفي تكافؤ الفرص.

وأخذا بكافة هذه الاعتبارات، نرى أنه قد يكون من المفيد لنا هنا جميعا، قبل الخوض في الموضوع، الاستئناس ببعض التجارب الدولية في تدبير وإنجاح الدخول المدرسي المقبل: هكذا، نجد أنه في الجارة إسبانيا، لا وجود لتأريخ محدد لدخول مدرسي موحد على المستوى الوطني، إذ إن كل جهة من الجهات السبع عشرة (17) تتمتع باستقلالية تربوية جهوية. ففي الوقت الذي اقتضت فيه السلطات المركزية على التذكير باتباع التدابير الوقائية المعروفة عالميا، تعالت بعض الأصوات الرافضة لوجود عدة مواعيد مدرسية في البلاد. أما على أرض الواقع، فمن بين السيناريوهات التي أقرتها سلطات إقليم مدريد، التعليم عن بعد والتعليم نصف-حضور، من جهتها تقترح سلطات مقاطعة لاروخا، صيغة للتعليم الإلكتروني مع إمكانية السماح للأطفال فوق 14 سنة بالحضور للمدارس خلال فترات متقطعة. إيطاليا هي الأخرى، لا تزال تجد صعوبات بالغة في توفير 20000 قاعة إضافية لحوالي 400000 متعلم(ة)، مما يوحى بضبابية حول إمكانية وشكل الدخول المدرسي القادم. أما في بلجيكا، فقد اقترحت السلطات أن يتم ارتياد المدارس الثانوية كل أسبوعين فقط في حالة تطور الوضعية الوبائية، علما أنه في حالة وقوع هذه الأخيرة، فإن السلطات ستتخذ إجراءات أكثر تقييدا.

وفي ألمانيا، تعول السلطات على إمكانيات الدولة والولايات الفيدرالية، في توفير وسائل الحماية بوفرة للمتعلمين، وإنجاز تحاليل مكثفة ومستمرة، مع التقيد بتعليمات الوقاية، التي تبقى في نظر العديد من الفاعلين التربويين الجرمانيين، غير كافية بل متضاربة. من جهتها، قررت فرنسا مبدئيا أن تفتح المدارس أبوابها، باستثناء الجهات المصنفة "نشطة فيروسية" التي ستظل فيها المؤسسات التعليمية مغلقة، كما هو الحال في باريس ومارسيليا. وفي أقصى الغرب، وتحديدًا في الولايات المتحدة الأمريكية، وبغض النظر عن التجاذبات السياسية المرتبطة بالاستحقاقات الانتخابية المقبلة، فالتقرير في الدخول المدرسي وطبيعة تدرسي المتعلمين تبقى موكولة للمجالس التعليمية (School board) والمُشرف الخبير (Superintendent)، علما أن بعض المدارس تراجعت عن التعليم الحضور، بعد ظهور حالات عدوى، كما حصل مؤخرا في بعض مناطق ولاية جورجيا (Georgia). في حين ترى السلطات التركية ضرورة تأخير الدخول المدرسي ثلاثة أسابيع أخرى، ريثما يتضح مدى تطور الوضعية الوبائية، شأنها في ذلك شأن الجارة الجزائر التي قررت بدورها إزاحة موعد انطلاق الموسم الدراسي إلى شهر أكتوبر، كما أمرت مؤخرا كوريا الجنوبية بإغلاق المدارس بعيد فتحها بعد أن سجلت البلاد 280 إصابة جديدة. وعموما، تبقى لكل دولة خصوصيتها في التعامل مع هذه الوضعية العالمية الطارئة، والمغرب بدوره لا يختلف كثيرا عن تبني طرح هذه الدول، فبين التأجيل، التناوب والتعليم الرقمي، تبرز لنا عدة سيناريوهات يمكن تطويعها لخدمة المصلحة الفضلى لكل المتدخلين التربويين المعنيين بالمغرب.

مبدئيا، فكجهد لمختلف الحلول والمقترحات المتوفرة أنيا نجد: التعليم الحضور، التعليم عن بعد، التعليم بالتناوب والتأجيل، علما أن خيار السنة البيضاء، يظل ذا فاتورة مجتمعية جد مكلفة، وبالتالي يبقى خارج دائرة المقترحات. هكذا، فبالرغم من أن خيار التعليم الحضور يظل بالتأكيد، أفضل وأنجع السبل لضمان استمرارية التدفق المعرفي والتفاعلي بين كافة عناصر المثلث البيداغوجي (المتعلم-المعرفة-الأستاذ)، إلا أنه ينطوي على نسب عالية من الخطر، المتمثلة في احتمالية الإصابة بالعدوى، وبالتالي تفريخ وبؤر وبائية خارجة عن السيطرة، إذا استحضرنّا استحالة منع المتعلمين من الاختلاط، إن داخل فضاء المؤسسات التعليمية أو خارج أسوارها؛ أما بالنسبة لخيار

التعليم عن بعد، فالعامل اللوجستيكي والتكويني يظان العائنين الأكبرين في تطبيقه وحسن تنزيله، إذ لا يمكن مثلاً مطالبة الأسر والأطر التربوية بتحمل نفقات الاشتغال بهذا النمط تطوعياً وبوسائلهم الخاصة، فكما لا يمكن مطالبة موظف مصلحة تثبت الامضاء في مقاطعة الحي بشراء أدوات الاشتغال كالأختام والملفات، لا يمكن تكليف الأطر التربوية وكذا الأسر بأداء فاتورة الاشتغال في التعليم عن بعد، هذه الأخيرة كما نعلم، تضررت اقتصادياً أيما تضرر، نتيجة للركود والانكماش الاقتصادي الحالي.

وكمحاولة منا لتقديم تصور متقدم قابل للتنفيذ، يراعي أولاً وقبل كل شيء، الحق في الحياة وفي التعليم وفي تكافؤ الفرص لجميع المتدخلين، ويأخذ بعين الاعتبار في نفس الآن، عاملي الزمن والإمكانات المتوفرة لدى الدولة ولدى مؤسسات التعليم الخصوصي، من بنيات تحتية، موارد بشرية وسيولة مالية، نقترح خطة من ثلاثة مراحل زمنية، تمزج بين كافة المعطيات، الخلاصات والتجارب السابقة، المحلية منها والدولية، وذلك على الشكل التالي:

اعتماد ظرفي مؤقت لصيغة التعليم عن بعد، في المرحلة الممتدة من 7 شتنبر إلى 3 أكتوبر (شهر واحد)، وهي المدة الزمنية التي خصها المقرر الوزاري بعملية التقويم التشخيصي، بحيث: من الجانب اللوجستيكي يتم الإسراع بتحويل الاعتمادات المالية المخصصة للمبادرة الملكية مليون محفظة، والمبالغ المخصصة لدعم جمعية مدرسة النجاح، وبعض الهبات الدولية لدعم تدرّس أطفال العالم القروي بالإضافة لمساهمات الجماعات المحلية، من أجل اقتناء لوحات إلكترونية ذات جودة مقبولة، معفية من كافة الضرائب الجمركية، لفائدة ثمانية ملايين متعلمة ومتعلم، وذلك على دفعتين، دفعة أولى موجهة للأسر التي فقدت عملها نتيجة الجائحة، أو في وضعية هشاشة، مع إقرار التمييز الإيجابي لأسر العالم القروي، ودفعة ثانية تخصص لباقي الأسر. أما من الجانب البيداغوجي، فالتقويم التشخيصي ودعم التعلّيمات السابقة، سيستهدف بالأساس الكفايات الرئيسية للمستويات السابقة، مع التركيز على مادة الرياضيات ومكوّن القراءة والكتابة: فعلى مستوى مكون القراءة مثلاً، يمكن اللجوء لطريقة فوكمبير (The ideovisual method) مع قراءة نموذجية للأستاذ (Masterful reading)، وعلى مستوى الكتابة والأنشطة اللغوية، يتم استثمار نفس النصوص المقرّوة سالفاً، للتذكير بالقواعد الإملائية، الصرفية والتركيبية بالأساس، عن طريق تسجيلات صوتية موحدة للأستاذ، موجهة بشكل جماعي حسب النموذج الإلقائي (The transmissive model)، في سبيل التغلب على الإكراه العددي للمتعلّمين، ونشير إلى أن هذا النموذج التعليمي ليس متجاوزاً كلياً، بل يمكن اللجوء إليه اضطرارياً كما في حالة التعليم الجماعي (Mass education)، أما مادة الرياضيات بكل مكوناتها: الأعداد والحساب، الهندسة، القياس، البيانات وحل المسائل، فستقتصر على مبدأ المحسوس فقط، لأن التقويم التشخيصي يبقى غير معني مبدئياً بأنشطة البناء والمأسسة، التي تمكن المتعلم من تجريد المفهوم، وبالتالي فتقديم الأنشطة الرياضية في هذه الفترة، سيكون ذا صبغة توجيهية وغير مناوئانية، باعتماد وضعيات مصورة ومكررة لحل المشكلات، تقتصر على الانجاز الفردي (مرحلة الفعل) والتقديم الجماعي للأجوبة (مرحلة التصحيح)، ولا تعنى بالمراحل الأخرى كالصياغة والتداول ...

بعد انقضاء جميع العمليات المرتبطة بمرحلة التقويم التشخيصي، وفي حالة عدم استقرار الوضعية الوبائية، يمكننا الانتقال للمرحلة الثانية بصيغة تناوبية، وذلك من 05 أكتوبر إلى غاية 23 يناير 2021، أي ما يعادل 10 أسابيع تربوية صافية خارج العطل الرسمية. هنا لا بد من التذكير إلى أن هذا النوع من التعليم، معمول به في المغرب منذ مدة ليست باليسيرة، نتكلم عن Alternate vocational training (AVT)، أو حتى على مستوى الجامعة، بتخصيص نسبة 25% من زمن التعلّيمات لأنشطة ووضعيات بيداغوجية Professionalizing educational situations. ويتم تنزيل هذه الصيغة كما يلي: تخصص نصف المدة القانونية الموكلة لكل أستاذ(ة) للتعليم الحضوري لفائدة الفوج الأول ولمدة أسبوع، ونصف المدة المتبقية على شكل أنشطة عن بعد موجهة لكافة المتعلمين (الفوج الأول والفوج الثاني)، على أن يتناوب الفوجان مع بداية كل أسبوع تربوي، على حصص صفية تخصص للشرح المركز فقط، تستهدف المواد والمكونات الأساسية، وتراعى في ذلك وضعية المدارس الجماعية والمدارس الداخلية. علماً أن الزمن المدرسي العام سيتقلص في هذه الحالة إلى 25%، يتم تعويضها بواسطة التعليم التلفزي، والذي يتوجب أن يحترم إيقاعات التعلم المعدلة في هذه الصيغة، المقسمة إلى ثلاثة أقطاب: قطب الرياضيات، قطب اللغات، وقطب التربية الوطنية (هذه الأخيرة، التي من ضمن ما ستعنى به، تأطير وتحسيس وتوعية المتعلمين، بالظروف الحالية التي

تمر منها بلادنا). على أن يتم تقويم المتعلمين حضوريا وبالتفويج، في نهاية كل أربعة أسابيع، بتخصيص الأسبوعين الخامس والعاشر للتقويم الحضوري. مع الاستغناء عن الامتحانات المحلية للمستويات الإشهادية، والتي طالما كانت مطلبا للعديد من الفاعلين التربويين، دونما إغفال إلغاء فترات الاستراحة، مع توفير مستلزمات التعقيم وتشوير الفضاء المدرسي، لهيئة ظروف التباعد الاجتماعي والفيزيائي، بين المتعلمين أثناء ولوجهم وخروجهم من المؤسسات التعليمية.

وكمحلة أخيرة، يتم الشروع في التحضير لها قبلها خلال عطلة منتصف السنة، أي من 24 يناير إلى 31 منه، يتم تحديد كيفية إكمال السنة الدراسية، بناء على إمكانية الاستفادة من اللقاح في حال توفره، وكذا المعايير الإحصائية المعمول بها لدى وزارة الصحة والتي تشمل: معايير التردد (Frequency measurements)، معايير الارتباط (Association measures) ومعايير التأثير (Impact measurements)، بحيث يتم اختيار الانماط التدريسية، بناء على مؤشرات المعايير الإحصائية السابقة كما يلي:

- خطر مرتفع: استكمال ما تبقى من السنة الدراسية بصيغة التعليم عن بعد، مع الاستفادة من تجربة تنظيم امتحانات البكالوريا للسنة الفارطة، في تدبير جميع الامتحانات الإشهادية، وتحيين مجموع الأطر المرجعية المتعلقة بها، بما فيها الامتحان الجهوي للسنة المنقضية، الخاص بمستوى الثانية بكالوريا.
- استقرار الحالة الوبائية: تجويد التعليم بالتناوب، خصوصا عن طريق الاستمرار في اغناء العرض التربوي الرقمي، الذي يبنى على رافعتين: الرفع الأولى متعلقة بالجسم الأستاذي، بحيث يتم صرف تعويضات جزافية، عن المبادرات التطوعية والاجتهادات الفردية، المتمثلة في استعمال الوسائل الشخصية من حواسيب وهواتف ذكية، وتعبئات هاتفية لتسيير التعليم عن بعد، وذلك في حالة تعذر توفير هذه المستلزمات بطريقة مباشرة للأطر التربوية؛ ورافعة ثانية أسرية، تتمثل في تعاقد متجدد، يربط الاستفادة من دعم تسيير بالنسبة للتعليم العمومي، ومن تخفيض شهري تضامني، ملائم لجميع الأطراف، وفي حدود الممكن بالنسبة للتعليم الخصوصي، (يربط هذه العناصر) بتحفيز الأسر في حث أبنائها، على الانخراط باستمرار، في العمليات المرتبطة بالتعليم عن بعد.
- التحكم في الوباء: اعتماد التعليم الحضوري، مع ضرورة العمل على اختزال ملمح الخروج، في كل مكون ومادة، بطريقة شاملة تسري على كافة المتعلمين على المستوى الوطني.

إن المقترحات التي قمنا ببسطها سابقا، لا يمكن اعتبارها، في أي حال من الأحوال، أنموذجا معياريا يمكن إسقاطه على جميع الأسلاك، فلكل سلك تعليمي خصوصياته الفريدة، التي يتوجب معها إشراك ذوي الاختصاص الممارسين، لتجويديهم وتحسينه أو حتى تعديله. فإن كان بالإمكان تنزيل جزء هام من مقترحنا، لنقل على متعلمي المستوى السادس من التعليم الابتدائي مثلا، فسيكون لزاما علينا من جهة أخرى، إعادة النظر في طريقة اعتماده، بالنسبة لمتعلمي المستوى الأول، غير المستفيدين من سنتي التعليم الأولي، لعدة اعتبارات كضرورة المراقبة والرقابة الأبوية، بالإضافة إلى وجوب ترسيم تشريع قانوني صارم، يحمي المتعلم والأستاذ، من أي استغلال للتقنيات الرقمية المستخدمة في التعليم عن بعد، لأي أغراض أو استخدامات أخرى وخارجة عن القانون، مع توفير حماية قانونية للمعطيات الشخصية للأستاذ والمتعلم على حد سواء، من كل أنواع الاستغلال والتشهير، واستعمالها في الابتزاز والنصب والاحتيال، وكذا إقرار عقوبات زجرية وتعويضات مادية للضحايا في حالة حدوثها. هكذا نكون في نظرنا، قد قدمنا مشروع دخول مدرسي، يراعي المنطلقات التي حددناها في مطلع هذا المقال، والتي كما أشرنا، يجب أن تبنى على أفكار وسناريوهات، تراعي المنهجية العلمية إضافة إلى البرتوكولات المرتبطة بها القابلة للتنزيل، باعتبار مدخلين اثنين، مدخل ديدكتيكي-تربوي ومدخل تدييري تشاركي، بما يضمن الحق في الحياة، في التعليم وفي تكافؤ الفرص لجميع بناتنا وأبنائنا.

- الدليل البيداغوجي للتعليم الابتدائي، وزارة التربية الوطنية. إصدار 2020.
- "فيروس كورونا: لماذا صنفته الصحة العالمية وباءً عالمياً"، منشورات BBC News عربي، مارس 2020.
- El Haddad, Mohamed Yassine et Alaoui, Outhmane Yazidi, July 2020, « *Quel engagement sociétal à l'ère de la pandémie du Covid-19* », Journal of Business and Management, vol. 22, n° 7, pp. 49-62.
- Mohamed Djad Allah, 2008, « La Gestion de Crise », Amman, édition 1.
- Mohammed Mrabet, « *Les mesures en épidémiologie* », Université Mohammed V, Rabat, publié en ligne :
- <http://fmp.um5.ac.ma/sites/fmp.um5.ac.ma/files/LES%20MESURES%20EN%20EPIDEMIOLOGIE.pdf>
- www.researchgate.net
- www.sante.gov.ma/Pages/Accueil.aspx
- www.men.gov.ma